1- المقدمة :

في أعقاب الحرب العالمية الثانية تحددت الملامح الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي يتميز بعده مظاهر لم تكن موجودة في الأنظمة الاقتصادية السابقة , وأهم هذه المظاهر تأسيس المنظمات الاقتصادية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتوقيع اتفاقية الجات عام 1947م , و تزايد الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات , وأيضا ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل NAFTA * OPEC. , ASEAN , EU . و قد أثرت هذه التحولات على سيادة آليات السوق واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية و الأمثلية والجودة الشاملة والحرص على تحقيق التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتعميق تلك الميزات التنافسية الممثلة في تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية وتعظيم الجودة بهدف اقتحام الأسواق العالمية من خلال التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر , فضلا عن استخدام الميزة التنافسية أفضل استخدام وتنميتها وتطويرها لضمان الاستمرارية في التنافسية .

وأصبح النجاح في الأسواق الخارجية يتطلب التمتع بميزة تنافسية كما هو الحال بالنسبة لليابان , أو على مستوى الصناعة كما هو الحال لبعض الصناعات في العديد من الدول مثل الكيماويات والسيارات في ألمانيا , وصناعة الجلود في ايطاليا و صناعة الكمبيوتر والبرامج في الولايات المتحدة الأمريكية .

يختلف مفهوم الميزة التنافسية عن الميزة النسبية حيث أن الأخيرة تعتمد على الوفرة النسبية للموارد والتي تؤدي إلى اختلاف التكاليف النسبية بين الدول , وبذلك يتحدد نمط واتجاه الدولة للتخصص , كما تقوم على أساس التحليل الساكن . أما الميزة التنافسية فيمكن اكتسابها وذلك من خلال قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال وخاصة رأس المال والتكنولوجيا والعمل المتخصص من أجل تدعيم القطاع الصناعي ككل لتحقيق النمو واقتناص الفرصة في الأسواق العالمية وتقوم على أساس التحليل الديناميكي (1).

تلعب عدة عوامل دورا في تعظيم الميزات التنافسية للدول من ضمنها الموقع الجغرافي وتوفر المواد الخام. فعلى سبيل المثال يمثل عامل انخفاض تكاليف الحصول على المواد الخام في المملكة العربية السعودية على ارتفاع صادرتها من المنتجات النفطية وتحقيق مستويات عالية من الميزة التنافسية. حيث بلغ إنتاجها من المنتجات المكررة

نيفين شمت , التنافسية الدولية , ط1 ,(الإسكندرية : دار التعليم الجامعي , 2010 م) ص25 .

* **ASEAN** : منظمة اقتصادية تضم دول جنوب شرق آسيا , **NAFTA :** اتفاقية التجارة الحرة لدول شمال أمريكا , **OPEC** منظمة الدول المصدرة للنفط , **EU** : دول الاتحاد الأوروبي .

(691109) [2]ألف برميل في عام2010م وهذه المنتجات النفطية ساعدت على خلق المزيد من الصناعات البتروكيماوية, حيث بلغت قيمة صادراتها من المنتجات البتروكيماوية (82338) [3] مليون ريال في عام 2010م .

وتولي المملكة العربية السعودية اهتماما بتنويع هيكل الاقتصاد الوطني , وزيادة مساهمة الصناعات التحويلية في توليد الناتج المحلي الإجمالي وخاصة صناعة البتروكيماويات، حيث أنها اتخذت عدة إستراتيجيات لتطوير هذه الصناعة في الأجلين المتوسط والطويل والتي تؤثر على القدرة التنافسية لهذه الصناعة .

وتعتبر صناعة البتروكيماويات من الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا بسبب ضخامة الاستثمارات المطلوبة لإقامة مصانعها , ولحاجتها المستمرة للبحث والتطوير . كما تتميز هذه الصناعة بأنها ذات سعة إنتاجية عالية إضافة إلى إمكانية تحقيق وفورات الحجم الكبير [4].

كما تعتبر صناعة البتروكيماويات امتدادا لصناعة تكرير البترول وتمتاز بأنها ذات روابط أمامية وخلفية حيث تتشابك مع الكثير من الصناعات مثل التشييد والنقل والمواصلات والزراعة والصناعة لأنها تمتاز بتنوع منتجاتها وقدرتها على أن تحل محل المنتجات الطبيعية حيث أن 80% من المنتجات البتر وكيماويات من إنتاج البلاستيك والمطاط الصناعي والألياف الصناعية. ولما كانت هذه الصناعة مهمة وضرورية في أي اقتصاد فإن محدداتها تؤدي دورا كبيرا في تحقيق تنوع هيكل الاقتصاد الوطني .

وتتعاظم أهمية تلك المحددات لإرتباط بعضها بالاقتصاد العالمي, وبالتالي فإن أي تغير سواء كان سلبي أو ايجابي في هذه المحددات سوف يؤثر على صناعة البتر وكيماويات في المملكة العربية السعودية .

2-1 مشكلة البحث :

---

(2) مؤسسة النقد العربي السعودي, التقرير السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية, (جدة: مؤسسة النقد العربي السعودي, الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء, 2011م) , ص 279.
(3) مؤسسة النقد العربي السعودي , مرجع سابق , ص 338 .
(4) سيد الخولي, اقتصاد النفط , ط4 ,(جدة : دار حافظ للنشر والتوزيع , 1995م) , ص 39 .

تمثل الصناعات البتروكيماويات أهمية كبيرة في تنويع هيكل الاقتصاد السعودي وزيادة الصادرات من السلع المصنعة , وبالرغم مما تتمتع به هذه الصناعة من مقومات في المملكة , إلا أن انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية , وإنفتاح الاقتصاد السعودي على العالم الخارجي يزيدان من شدة المنافسة التي ستواجهها صناعة البتر وكيماويات السعودية سواء بالسوق الداخلية أو في الأسواق الخارجية , لذلك فإن زيادة تنافسية الصناعات البتروكيماوية أصبح حتميا لضمان نجاح هذه الصناعة , وتحقيق زيادة في حجم الصادرات المصنعة, ودعم الاقتصاد السعودي .

ومن هنا فإن المشكلة البحثية تتمثل في الحاجة إلى زيادة القدرة التنافسية لصناعة البتروكيماويات في المملكة لمواجهة تزايد حدة المنافسة العالمية لهذه الصناعة داخليا وخارجيا ,مما يؤكد على أهمية التعرف على أهم محددات التنافسية لصناعة البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية , وحصر هذه المحددات وتحديد أهميتها النسبية , ومن ثم العمل على دعمها أو البحث عن مقومات جديدة حتى تكون الصناعة قادرة على زيادة تنافسيتها .

وتشتق مشكلة البحث الأسئلة التالية :

1- ما هي أهم محددات التنافسية لصناعة البتروكيماويات السعودية ؟
2- ما هي الأهمية النسبية لهذه المحددات ؟
3-ما هي سبل زيادة القدرة التنافسية لصناعة البتروكيماويات السعودية ؟

3-1 أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية :

1- أن منتجات هذه الصناعة تعتبر مدخلات للعديد من الصناعات مما ينتج عنه المزيد من الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة وخفض معدلات البطالة وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي .

2- اعتماد صناعة البتروكيماويات بشكل رئيسي على النفط ومشتقاته باعتباره من المدخلات المستخدمة في الإنتاج يشكل فرصة لزيادة القيمة المضافة للنفط الخام المتوفر في المملكة العربية السعودية .

3- تتمتع صناعة البتروكيماويات بعلاقة تشابكية خلفية واسعة بما توفره من مدخلات للعديد من الصناعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى .

4- التشجيع على إقامةمراكزللبحث والتطويرودعم التخصصات التي تتعلق بصناعة البتروكيماويات .

5- حاجة الاقتصاد السعودي إلى زيادة إسهامات قطاع الصناعات التحويلية عموما في هيكل الاقتصاد الوطني لتنويع مصادر الدخل ودعم عملية التنمية المتواصلة .

6- هدف الحكومة في خطة التنمية الحالية إلى الاهتمام بتطبيق مفهوم التنافسية في كافة القطاعات الصناعية .

1-4 أهداف البحث :

يمكن تقسيم أهداف البحث إلى هدف رئيسي وأهداف فرعية فيما يلي :

الهدف الرئيسي : التعرف على المحددات المؤثرة في القدرة التنافسية في صناعة البتر وكيماويات في المملكة العربية السعودية ومدى تأثرها في ضوء التحولات في النظام الاقتصادي العالمي .

الأهداف فرعية :

1- اقتراح حلول عملية لزيادة القدرة التنافسية في صناعة البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية.

2- إلقاء الضوء على أهمية النظريات و آراء المدارس الاقتصادية في مفهوم القدرة التنافسية .

3- استعراض مفاهيم ومؤشرات التنافسية .

4- توضيح نطاق وماهية صناعة البتروكيماويات .

1-5 فروض البحث :

1- توجد علاقة ارتباط طردية بين كلا من : أسعار البترول , قروض صندوق التنمية الصناعية لمنشأت البتروكيماويات, تمويل صندوق الاستثمارات العامة , رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة, الإنفاق الحكومي على البنية التحتية , عضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية, متوسط حجم رأس المال لمنشأت البتروكيماويات وبين تنافسية الصادرات البتروكيماوية السعودية .

2- توجد علاقة عكسية بين سعر الغاز الطبيعي المباع لمنشأت البتروكيماويات , سعر صرف الريال السعودي الحقيقي مقابل عملات أجنبية مختارة وبين تنافسية الصادرات البتروكيماوية السعودية .

6-1 منهج البحث :

لم تحظ صناعة البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية بالقدر الكافي من البحث العلمي الاقتصادي بالرغم من أهميتها حيث أن أغلب هذه الدراسات اتبعت المنهج الوصفي ولم تتطرق إلى المناهج الحديثة في البحث العلمي الاقتصادي كالمنهج القياسي أو الرياضي .

سيتم إتباع منهجين في البحث :

المنهج التحليلي : سيتم تحقيق أهداف الدراسة من خلال استعراض للأدبيات ومختلف الدراسات السابقة للتعرف على الأسس النظرية والعملية في قياس القدرة التنافسية , والمنهجيات العملية في قياسها, ومن ثم صياغة مشكلة الدراسة ووضع الفروض .

المنهج القياسي : وذلك بإختيار أنسب أدوات التحليل ممثلة في نموذج قياسي مناسب, وقد تم الاعتماد على نموذج قياسي تم تطبيقه على العديد من الحالات والدراسات التطبيقية , وسيتم تطويره بما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد السعودي .

7-1 نطاق البحث :

ستقتصر الدراسة على إطار مكاني محدد يمثل الاقتصاد السعودي في المملكة العربية السعودية باعتبارها من الدول الرائدة في صناعة البتروكيماويات .

أما الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة فهي عام 1984م إلى 2010 م . وسبب اختيار هذه الفترة الزمنية لأنها شهدت الكثير من الأحداث والتغييرات الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والدولي فقد شهدت هذه الفترة عدة أحداث منها حرب الخليج عام 1990م التي كانت تشكل تهديدا للمنطقة الشرقية التي تضم مصانع شركات البتروكيماويات والشركات النفطية , وكذلك انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية عام 2005م التي تهدف إلى تحرير تجارة السلع والخدمات ومن ضمنها صناعة البتروكيماويات , و أخيرا الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008م . وهذه الأحداث أثرت على كثير من الصناعات ومن ضمنها صناعة البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية .

8-1 مصادر البيانات والمعلومات :

سيتم الاعتماد على عدة مصادر للبيانات والمعلومات مثل : البنك الدولي , منظمة التجارة العالمية , مؤسسة النقد العربي السعودي , شركة سابك , شركة أرامكو السعودية , وزارة الاقتصاد والتخطيط , صندوق التنمية الصناعية , مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات , الهيئة العامة للاستثمار , وزارة المالية , صندوق الاستثمارات العامة .

9-1 تنظيم البحث :

سيتم تقسيم البحث إلى أربعة فصول, يحتوي الفصل الأول على ثلاثة مباحث : المبحث الأول خطة البحث , والمبحث الثاني : الدراسات السابقة , والمبحث الثالث: الإطار النظري للتنافسية . أما الفصل الثاني فيحتوي على ثلاثة مباحث : المبحث الأول :مفهوم التنافسية , والمبحث الثاني : أنواع الميزة التنافسية , والمبحث الثالث :مؤشرات تنافسية النشاط الاقتصادي . يليه الفصل الثالث ويحتوي على خمسة مباحث : المبحث الأول : نطاق صناعة البتروكيماويات , والمبحث الثاني : نشأة صناعة البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية , والمبحث الثالث: قياس التنافسية في صناعة البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية , المبحث الرابع : المحددات الاقتصادية المؤثرة في تنافسية صناعة البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية ,والمبحث الخامس : التحديات التي تواجه صناعة البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية , أما الفصل الرابع فيحتوي على ثلاثة مباحث : المبحث الأول : توصيف النموذج , والمبحث الثاني : الأساليب القياسية المستخدمة في تقدير النموذج , والمبحث الثالث: تقدير وتحليل النموذج . وأخيرا الخاتمة والتوصيات . منتهيا المراجع ثم الملاحق .

10-1 مصطلحات البحث :

1- الميزة التنافسية : " إمكانية التغلب على عدم توفر ميزة نسبية في دولة ما من خلال اكتساب ميزات وقدرات تتيح إمكانية التخصص والتبادل الدولي " (5)

2- التنافسية : " القدرة على إنتاج السلع و الخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي ، كما يمكن تعريف التنافسية الدولية بأنها قدرة البلد على زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية" (6)

---

(5) المرصد الوطني للتنافسية,التنافسية في الفكر الاقتصادي ,(دمشق:المرصد الوطني للتنافسية , 2011م) , ص 7 .

(6) طارق نوير, دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر, ورقة عمل , المعهد العربي للتخطيط , الكويت , (2002) ص7.

3- العنقود : " تجمع يضم مجموعة من المنظمات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها " (7)

(7) سامية لحول , التسويق والمزايا التنافسية : دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر ,رسالة دكتوراه , جامعة الحاج لخضر , الجزائر (2008 م) ص 53.

الفصل الأول

المبحث الثاني :الدراسات السابقة

تمهيد :

فيما يلي سيتم استعراض ومناقشة الأدبيات التي بحثت في موضوع محددات التنافسية في صناعة البتروكيماويات وكذلك الدارسات التطبيقية سواء في المملكة أوفي الدول الأخرى للتعرف على أهم ما وصلت إليه من نتائج, وما حدث من تطور في مفهوم التنافسية ومنهجية معالجة الموضوع.

1-2-1 دراسة النعاس :

هدفت دراسة (النعاس) [8] , 2012 م إلى التعرف على واقع صناعة البتروكيماويات العربية, ومن ثم دراسة واقع هذه الصناعة في ليبيا وتوزيعها المكاني ونمو نشاطها وتنافسيتها , مع التركيز على دور المادة الخام والسوق في توطن هذه الصناعات في منطقة البريقة, كما هدفت الدراسة إلى توضيح مدى أهمية تطوير صناعة البتروكيماويات وذلك بإنتاج أنواع أخرى من المنتجات المعتمدة على الغاز الطبيعي كلقيم أساسي. وخلصت الدراسة إلى مدى الاهتمام الذي حظيت به الصناعات البتروكيماوية في ليبيا منذ عام 1983م. كما تبين أن أغلب المنتجات التي يتم تصنيعها تتجه إلى الأسواق الخارجية الأوربية بنحو 70 % وذلك بسبب ضعف الطلب السوق المحلي , كما لعبت المواد الخام دور رئيسي في توطن هذه الصناعة في منطقة البريقة , مما أدى إلى رفع كفاءة الإنتاج في المنطقة .

2-2-1 دراسة Luburic :

---

(8) جمال سالم النعاس (2012 م) , الصناعات البتروكيماوية بمجمع البريقة الصناعي : دراسة تطبيقية للصناعات البتروكيماوية المعتمدة على الغاز الطبيعي كلقيم, متاح على www .omu.edu.ly , تاريخ الدخول 2012/5/24م .

ناقشت دراسة (Luburic) [9] 2011م المفاهيم والاستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث تحسينات هيكلية في صناعة البتروكيماويات الأوروبية . فقد ذكر الباحث في بداية الدراسة إلى خصائص طبيعة صناعة البتروكيماويات بشكل عام والعلاقات الاقتصادية المرتبطة والتي تؤثر على قرارات التسعير وقرارات الاستثمار ومعدلات التشغيل بهذه الصناعة حيث أن الأرباح الناتجة عن هذه الصناعة تعكس العلاقة بين عرض المنتجات البتروكيماوية والطلب العالمي عليها باعتبارها من أسرع الصناعات نموا وذو معدلات ربحية عالية .

كما قام الباحث بتقييم الاستراتيجيات المتبعة في صناعة البتروكيماويات , ومنها إستراتيجية دفع ودعم العرض , وإستراتيجية دفع الطلب , وأخيرا إستراتيجية التحسين المحتمل. ثم قام بتحليل معايير التنافسية في صناعة البتروكيماويات, بحيث أعطى لكل معيار هدف اقتصادي يحققه .

وقد خلصت الدراسة إلى عدة عوامل تلعب بشكل أساسي في دعم الصناعة البتروكيماوية لمواجهة الطلب المتزايد على منتجات هذه الصناعة , وأي تغيير في هذه العوامل سوف يؤدي إلى حدوث تغييرات هيكلية إما ايجابية أو سلبية .تؤثر في العرض من صناعة البتروكيماويات و هذه العوامل هي: السياسات الحكومية , الطاقة الاستيعابية , العنقودية, التكامل , التقنية المستخدمة , التوقيت , المنفعة العالية ,القدرة المالية , أسعار الطاقة, تكاليف المحفزات الكيماوية, المرونة في الإنتاج والتنويع .

3-2-1 دراسة شمت :

كما اعتمدت دراسة (شمت)2010 [10] على منهج المقارنة باستخدام أدوات التحليل الإحصائية والمؤشرات المقارنة بين وضع الصناعة في مصر وبعض الدول المختارة من دول شرق أسيا (ماليزيا , كوريا الجنوبية) بما يسمح بالاستفادة من تجارب هذه الدول , و تحديد المجالات التي تحقق بها ميزة تنافسية تجاه العالم , وبالتالي المزايا التنافسية المحتملة أمام دولة مصر, ولتعيين الميزة التنافسية التصديرية للصناعات ومن ضمنها الصناعات البتروكيماوية. فقد استخدمت الباحثة مؤشر الميزة النسبية الظاهرية , وتبين أن ماليزيا تتمتع بمزايا نسبية ظاهرية في 10 من أصل 23 مجموعة بترو كيماوية . في حين أن كوريا الجنوبية تتمتع بمزايا نسبية ظاهرية في13 من

---

(9)Luburic N. (2011) - Competitiveness Criteria and Possible Recovery Strategies for Petrochemical Business . from: **www.saycocorporativo.com/saycoUK , access date , December 13 . 2011**

(10) نيفين شمت , مرجع سابق , ص 319 .

أصل 23مجموعة البتروكيماوية . وأرجعت الباحثة العوامل والأسباب التي خلقت هذه التنافسية الصناعية , وكذلك العوائق والتحديات التي تضعف التنافسية الصناعية في الدول العربية.

4-2-1 دراسة Aljarallah :

بحث (Aljarallah)[11] 2010م اثر انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على استمرارية تنافسية صناعة البتر وكيماويات في المملكة العربية السعودية . و تحليل نقاط الضعف والقوة التي تؤثر في صناعة البتر وكيماويات والظروف المحيطة بها .كما ناقش السياسات الحكومية التي تشجع تنافسية هذه الصناعة تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي . وقد قام الباحث باستخدام نموذج (Porter) لتحليل القدرة التنافسية في هذه الصناعة , كما استخدم عدة أساليب فالأساليب النوعية تتضمن أراء الخبراء و قد أخذت من خلال المقابلات الشخصية لعشرين خبير حول تطور صناعة البتر وكيماويات في المملكة العربية السعودية . أما الأسلوب الكمي فقد تضمن تحليل بيانات عن صادرات و ورادات لصناعة البتروكيماوية وكذلك تحليل البيانات عن المنتجات البتروكيماوية لأهم الشركات القيادية في هذه الصناعة , واستخلص الباحث أن صناعة البتر وكيماويات في السعودية تساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي , كما تساهم في تنويع قاعدة الاقتصاد وبالتالي تخفيف الضغط على القطاع النفطي كمصدر وحيد للدخل إضافة إلى تحقيق المزيد من فرص العمل و جذب الاستثمارات الأجنبية , وبالتالي تخفيض نسبة الواردات وهذه أمر مرهون بتسهيل الاستثمارات الأجنبية . وخلصت الدراسة إلى أن تدعيم صناعة البتروكيماويات يتطلب يتم ذلك من خلال تأمين بنية تحتية على درجة عالية من الكفاءة وتوفير الوضع الأمني على كفاءة عالية . وأضاف الباحث أن موقع المملكة العربية السعودية مع وفرة النفط فيها ساهم بشكل أساسي في ارتفاع مستويات التنافسية في الصناعة البتروكيماوية .

---

(11)Abdulaziz M. Aljarallah , Analyzing the Impact of the World Trade Organization (WTO)on the Sustainability of Competitiveness of the Petrochemical Industry in Saudi Arabia , ph.D. Thesis , Durham University . (2010) , p 27.

5-2-1 دراسة Hsin:

هدفت دراسة (Hsin-Fu Shin)[12]2010م إلى دراسة القدرة التنافسية في صناعة البتروكيماويات في تايوان , حيث استخدام الباحث تحليل المدخلات والمخرجات لمراقبة التغيرات في العلاقات التجارية بين تايوان ودول شرق آسيا , وقد ركن الباحث إلى استخدام عدة مؤشرات مثل مؤشر TII مؤشر كثافة التجارة وIIT مؤشر التجارة البينية. TSI مؤشر تخصص التجارة لتحليل القدرة التنافسية لصناعة البتروكيماويات. واستخلص الباحث أن ومؤشر كثافة التجارة في تايوان يتجاوز متوسط المستوى العالمي للصين وكوريا الجنوبية , وذلك بعد انضمت تايوان إلى منظمة التجارة العالمية , كما أن تايوان لها أكثر ميزة تنافسية في صناعة البتروكيماويات يجب تطويرها . أن العلاقة بين تايوان وكوريا الجنوبية هي علاقات المنافسة بينما توجد علاقات تكاملية مع الصين .

6-2-1 دراسة Mmieh and other:

كما هدفت دراسة (Mmieh and other)[13] 2009 م إلى معرفة العوامل المؤثرة على موقع الاستثمار الأجنبي في قطاع البتر وكيماويات في المملكة العربية السعودية , وقد قسم الباحثان هذه العوامل إلى عوامل رئيسية وعوامل ثانوية السوق , فعامل الموقع الجغرافي هو العامل الرئيسي أما العوامل الثانية فهي عوامل سياسية وقانونية , عوامل التقنية التكنولوجية , عوامل البنية التحتية , عوامل تكلفة المدخلات , عوامل السوق , عوامل اجتماعية وثقافية .ولاختبار مدى أهمية هذه العوامل قام الباحثان بتوزيع استبيانات على مدراء في الإدارات العليا والرؤساء التنفيذيون في الشركات البتروكيماية في المملكة العربية السعودية بغرض تقدير أهمية كل عامل من العوامل السابقة على قرار الاستثمار في هذه الصناعة بشكل عام في أي دولة , ومرة أخرى بشكل خاصة في المملكة . وقد احتلت العوامل تكلفة المدخلات المراتب الأولى تليها العوامل السياسية والقانونية وعوامل البنية التحتية , ثم عوامل السوق وأخيرا العوامل الاجتماعية والثقافية .

7-2-1 دراسة Jayarethanam :

---

(12) Hsin-Fu Shin, A Study of Competitiveness and Structural Change in Taiwan's Petrochemical Industry . Master's Thesis. National Tsing Hua University .(2010)p 30.

(13)Mmieh . F . AND Binsaeed,.F. (2009) , Factors Affecting Foreign Direct Investment Location in the Petrochemicals Industry: The case of Saudi Arabia . , from www.brunel.ac.uk . access date , **January** 5, 2011 .

فيما استهدفت دراسة (Jayarethanam) [14] 2005 م إلقاء الضوء على أهمية التنمية العنقودية وإقامة المجمعات الصناعية في تطوير الصناعات البتر وكيماويات . وقد استخدمت هذه النماذج العنقودية في تطوير الصناعات من قبل(30) دولة كما طبقت الولايات المتحدة الاميريكية هذه النماذج على (32) ولاية, وتساعد هذه النماذج على نمو الاقتصاد بشكل متسارع وخلق المزيد من فرص العمل . ويعتمد نجاح هذه النماذج على عدة عوامل: مدى توفر رأس المال المخاطر, البنية التحتية ,الدوافع الاستثمارية , عمالة مدربة وعالية التخصص , تطور البحوث والمعاهد , رأس المال الاجتماعي , الموقع الجغرافي , توفر المواد الخام والطبيعية , الصناعات المكملة , الأصول المعنوية وقد أشار الباحث إلى أمثلة على تجارب الدول الأسيوية اتبعت النموذج العنقودي في تنمية القطاعات الاقتصادية . كما أشار إلى بعض السياسات الحكومية لبعض الدول ساهمت في تعزيز نجاح النموذج العنقودي.

كما قام الباحث بتحليل قطاع البتروكيماويات مستندا على نموذج Diamond. ونتج عن التحليل أن إستراتجية التنمية العنقودية لقطاع البتروكيماويات في سنغافورة ساهمت بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وقطاع الاستثمار الأجنبي وجعل هذا القطاع أكثر تنافسية .

1-2-8 دراسة كامل :

هدفت دراسة (كامل) [15] 1997م إلى التعرف على واقع صناعة البتروكيماويات العربية ومستقبلها و تنميتها و خصائص مبادلاتها مع الدول الأوروبية , أوضح أن هذه الصناعة تمتاز بالتنوع الكبير في منتجاتها وقدرتها على الإحلال محل المنتجات الطبيعية ، وبالرغم من أن الدول العربية كمصدر للبترول هي التي زودت الصناعة البتروكيماوية العالمية بالكثير من المواد الخام الزيت الخام والغازات الطبيعية إلا أن هذه الصناعة واجهت الكثير من العقبات التي تركزت أساسا في غياب التنسيق داخل المنطقة العربية ، حيث قامت كل دولة بإنشاء وحداتها بمعزل عن الدول الأخرى ، الأمر الذي ترتب عليه ظهور المنافسة فيما بينها بدلا من تكاملها وعدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير ، وكذلك صعوبة تسويق المنتجات البتروكيماوية خاصة في ظل قيام العديد من الحكومات الأوربية بفرض رسوم جمركية عليها تراوحت مابين (4%) – (22%) كما تطرق الباحث إلى أهم العوامل

---

(14) Jayarethanam (2005) Cluster Development: A Case Of Singapore's Petrochemical Industry . from **www.jamaicabos.com , access date, may 27, 2011**.

(15) عمر عبد الله كامل , صناعة البتر وكيماويات العربية ومعوقات تسويقها , (بروكسل : مركز الدراسات العربي الأوروبي , 1997م) ص 20 .

الأساسية في تنمية البتروكيماويات العربية أهمها الأسواق المنافسة ، والتكنولوجيا والمعرفة الفنية ، واقتصاديات الاستثمار ، والقوى العاملة المدربة والمؤهلة لهذا النوع من الصناعة ويوصي الباحث إلى أهمية إزالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية التي تقف حائلا أمام انسياب المنتجات البترولية المكررة

والبتروكيماويات العربية إلى أسواق المجموعة الأوربية,. و الإسراع بإنشاء اتحاد عربي لمنتجي البتروكيماويات ، تكون مهمته التنسيق بين نشاطات هذه الصناعة .

الفصل الأول

المبحث الثالث: الإطار النظري للتنافسية

تمهيد :

تستعرض الباحثة التطور التاريخي للتنافسية في الفكر الاقتصادي بدءا من المدرسة الكلاسيكية حتى المدرسة التكنولوجية الحديثة, لبيان ما حدث من تطور في الأفكار والمفاهيم .

1-3-1 المدرسة الكلاسيكية :

1-1-3-1 نظرية الميزة المطلقة:

ركز Adam Smith في تفسيره لأسباب قيام التجارة الخارجية على اختلاف الميزة المطلقة المعتمدة على اختلاف التكاليف المطلقة , وسواء كانت هذه الميزة طبيعية أو مكتسبة وأكد على أهمية هذه المزايا بالنسبة للدولة والمجتمع ككل من خلال نموذج مبسط للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تقوم على مبدأ حرية التجارة والمنافسة.

ورأى Adam Smith أن عملية قيام التجارة الدولية التي تعتمد على المنفعة المتبادلة و هي وسيلة لتصريف فائض الإنتاج، كما يعتقد أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي, الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها الميزة المطلقة في إنتاجها ثم

تتبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة, وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها ,وهو ما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد.

2-1-3-1 نظرية الميزة النسبية:

انتقد David Ricardo فكرة اختلاف النفقات المطلقة Adam Smithكأساس لتفسير التخصص و التبادل الدوليين, واعتمد في تفسيره على النفقات النسبية لتفسير جانب العرض في التجارة الدولية ويرى David Ricardo أنه يمكن قياس المزايا النسبية بين دولتين من خلال إيجاد العلاقة النسبية بين تكاليف الإنتاج لسلعتين في كلا الدولتين ثم إجراء مقارنة، وبذلك تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج السلعة الأولى والعكس صحيح إذا كانت النسبة في الحالة الأولى أكبر من نسبة الحالة الثانية .وإذا اختلفت التكاليف النسبية في دولتين، كان ذلك كافيا لقيام تجارة بينهما .وفي هذه الحالة تتخصص كل دولة في السلعة ذات التكلفة النسبية الأقل، ويعود هذا التخصص بالفائدة عليهما طالما أن التبادل يتم على أساس معدل يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى. أما إذا تساوت التكاليف النسبية في الدولتين، لم تعد هناك فائدة في التجارة الدولية ومن ثم تجمع كل دولة بين السلعتين ولا يحدث تخصص بينهما .وهذا كله بصرف النظر عن التفاوت أو التعادل في مستوى التكاليف المطلقة.

وقد وجدDavid Ricardo أن التجارة الدولية بين دولتين تقوم على أساس اختلاف التكاليف النسبية بينهما والتي ترجع إلى اختلاف إنتاجية عنصر العمل باعتباره العنصر الإنتاجي الوحيد. في النموذج واعتمد في مفهوم التكاليف النسبية على التكاليف ة دون النقدية، أي افتراض التناسب بين قيمة السلعة التي يتم إنتاجها وتكلفة عنصر العمل الذي يتم استخدامه في إنتاج هذه السلعة وعليه، يتخصص كل بلد في إنتاج وتصدير السلع التي يمكن أن ينتجها بتكلفة منخفضة نسبيا أي التي يكون فيها أكثر كفاءة نسبيا من الدول الأخرى، وبالعكس، كل بلد سيستورد السلع التي ينتجها بتكلفة مرتفعة نسبيا أي التي يكون فيها أقل كفاءة نسبيا من البلاد الأخرى.(16)

3-1-3-1 نظرية الكفاءة النسبية للعمالة:

اهتم John. S. Mill إلى البحث بجانب الطلب في التجارة الدولية , الجانب الذي أهملهDavid Ricardo . حيث يرى John. S. Mill أن قيمة تبادل سلعتين تتحدد في التجارة الدولية عن طريق الطلب في كلتا الدولتين , بحيث تغطى صادرات كل دولة على قيمة الواردات من الأخرى , ومن هنا يجب أن تتساوى قيمة السلع المنتجة محليا

(16) طارق الحصري , الاقتصاد الدولي , (القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع , 2010م) ص 33 .

والتي سيتم تصديرها إلى الخارج مع قيمة السلع المستوردة , أو بمعنى أخر التبادل السلعي بين السلع المصدرة والسلع المستوردة ويتحدد معدل التبادل السلعي بين الدولتين طبقا للكفاءة النسبية للعمالة في كل منهما .

1-3-1-4 أسلوب البالة الممثلة:

بنى Alfred Marshall نظريته على كلا الجانبين الطلب والعرض في التجارة الدولية , فقد استحدث أسلوبا جديدا لتوحيد قياس قيم السلع المختلفة التي تدخل في التجارة الدولية والتي عرف باسم (البالة الممثلة)Representative Bale .

والمقصود بفكرة البالة هي توحيد قياس قيم السلع التي تدخل التجارة الدولية بوحدات قياس من الاستثمار الكلي في كل من العمالة ورأس المال , ولذلك فزيادة إنتاجية أي من احد هاذين العاملين أو نقصهما سوق يؤثر على حجم البالة . وطبقا لهذه الفكرة فإن الدولة تستطيع التعرف على مصلحتها في تصدير سلعي ما في وقت معين وفقا لما يعود عليها من ربحية التصدير (17).

1-3-2 المدرسة النيوكلاسيكية :

1-3-2-1 نظرية الفرص البديلة :

بنى Haberlr نظريته انطلاقا من نظرية David Ricardoفي الميزة النسبية, إلا أنه على العكس من David Ricardo لم يعتبر العمل المبذول في إنتاج السلعة أساس لتحديد القيمة, ولكن نفقة السلعة تتكون من مجموع السلع الأخرى التي ضحى المجتمع بإنتاجها في سبيل إنتاج السلعة الأولى, ولذلك تعتبر نفقة الاختيار أو نفقة الفرص البديلة أساس تحديد نفقة السلع المنتجة , وهذه النفقات قد تكون نفقات ثابتة أو نفقات متغيرة . وبالتالي يمكن الوصول إلى الميزة النسبية لكل دولة في مجال التجارة الدولية .

1-3-2-2 نظرية نسب عوامل الإنتاج :

(17) وجيه شندي , التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق, (القاهرة: دار النهضة العربية , 1974م ص 64).

استخدم الاقتصاديان Hkosher, Olin الميزة النسبية كأداة لتفسير اتجاهات التجارة الدولية بعد أن أوضحا بأن هذا المفهوم غير راجع إلى اختلاف التكاليف النسبية اعتمادا على اختلاف إنتاجية عنصر العمل وحده وإنما إلى اختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج لعمل ورأس المال , وتعتمد التجارة واتجاهاتها حسب هذه النظرية على مدى توافر عناصر الإنتاج مع ملاحظة أن مفهوم الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، يتم تحديده على أسس سعرية، حيث ترجع نسب عناصر الإنتاج السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى أسعار السلع المنتجة الناشئة عن اختلاف أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية.

ومما سبق يمكن استخلاص أن نظرية Hkosher, Olin وإن اختلفت في بعض فروضها عن نظرية David Ricardo إلا أنها لا تختلف عنها من حيث المضمون، وذلك لاعتمادها على مبدأ التكاليف النسبية في تحديد الميزة النسبية للدولة .فإذا قامت الدولة بإنتاج السلع كثيفة الاستخدام لعنصر الإنتاج ذي الوفرة النسبية، فإنها سوف تتمتع بانخفاض في التكاليف النسبية .ومن ثم يمكن القول بأن ذلك سوف ينعكس على أسعار السلع وتصبح الدولة متمتعة بميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة .(18)

1-3-2-3 نظرية تساوي أسعار الإنتاج :

حاول Paul Samlson إضفاء بعد جديد لنظرية Hkosher, Olin واقترح أنه مع اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج ومن ثم انخفاض السعر النسبي للعنصر الوفير، تتجه كل دولة إلى التخصص في إنتاج السلعة الكثيفة في استخدام العنصر الوفير وتصديرها للدول الأخرى .ويتجه سعر العنصر الوفير مع زيادة الطلب عليه إلى التزايد حتى تتساوى الأسعار النسبية لعنصري الإنتاج في الدولتين، وهذا ما أسماه بفرضية تساوي أسعار الإنتاج .

1-3-2-4 لغز ليونتيف :

قام الاقتصادي Leontief بتطبيق نظرية Hkosher, Olin على الاقتصاد الأمريكي سنة 1953 محاولا اختبارها، وكانت النتيجة عكس ما تنبأت به نظرية نسب عناصر الإنتاج، حيث توصل خلافا لما هو بأن الصادرات الأمريكية كثيفة العمل الجانب الأكبر من صادراتها . وقد فسر ذلك أن عنصر العمل أكثر توافرا من عنصر رأس المال بالولايات المتحدة وذلك لارتفاع الكفاءة الإنتاجية للعامل الأمريكي نتيجة للتدريب والخبرة، وهذا عكس مما تنبأت

---

(18) سامي حاتم, التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم , (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع, 1991م) ص 110 .

بـه نظريـة Hkosher, Olin لأنه كان المعتقد بأن أمريكا بلد وفير رأس المال نسبيا، والتوقع هو أن تكون صادراتها كثيفة رأس المال وارداتها كثيفة العمل، وقد أصبح هذا التناقض يعرف باسم لغز Leontief.

1-3-3 المدرسة التكنولوجية الحديثة :

1-3-3-1 نظرية الفجوة التكنولوجية والصادرات :

قام Bosner بتطوير نظرية الفجوة التكنولوجية على أساس مفاده أن المؤسسة التي تنتج سلعة جديدة يمكنها الاستفادة من هذا الوضع الاحتكاري في تصدير هذه السلعة إلى أن تضاهيها مؤسسات أخرى تنتج سلعة مماثلة لها. ومن البديهي أن التقدم التكنولوجي لمنشأة ما سوف أن يضيف للبلد الأصل للمنشأة المخترعة ميزة نسبية جديدة. فالعنصر المحدد للتجارة الدولية يكمن إذن في الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان، بحيث أن البلدان المتقدمة تصدر سلعا ذات كثافة من حيث التكنولوجيات الجديدة وتصدر البلدان الأخرى سلعا مبتكرة .(19)

1-3-3-2 نظرية التكنولوجية و دورة المنتج :

يستند Vernon إلى فكرة الاحتكار التكنولوجي المرتبط بالاختراع ويركز على السلعة الجديدة في حد ذاتها وعلى مراحل دورتها، ويؤلف بين تطور طبيعة السلعة ، طوال دورتها، وبين التطورات التي تشهدها في التجارة الدولية.

ويمكن للسلعة أن تشهد هكذا أربع مراحل : مرحلة النشأة، مرحلة النمو، مرحلة النضج، ومرحلة التراجع.

نجد في المرحلة الأولى أن السلعة كثيفة التكنولوجيا وأن تنميتها وإنتاجها على نطاق واسع يتطلبان بعد ذلك كثافة قوية في رأس المال أما في مرحلة النضج والتراجع الأخيرتين فنجد أن السلعة أصبحت كثيفة من حيث قلة مهارة اليد العاملة وأدت بالتالي إلى الإهمال والمرحلة الأولى من الدورة لايتأتى عنها تجارة دولية حيث يتم صناعة السلعة واستهلاكها في البلد الأصل الذي اخترعت فيه. وخلال المرحلة الثانية من الدورة نشاهد بروز وتكاثر صادرات البلد المخترع نحو شركائه المتطورين، وفي المرحلتين لثالثة والرابعة من الدورة ينقل تدفق المبادلات ويصبح البلد المخترع مستورد، والبلدان المتطورة المقلدة مصدرة لها .(20)

2-1-3-3 نظرية الطلب النموذجي :

---

(19) سامي خليل , نظرية التجارة الدولية , (القاهرة : دار النهضة العربية , 2001م) ص 77 .
(20) وجيه شندي , مرجع سابق , ص 80 .

ثم جاءت محاولة الاقتصادي . Linder بإدخال عنصر الطلب المحلي كعامل أساسي في تفسير المزايا النسبية وتحديد نمط الإنتاج والتخصص التجاري، واستخلص إلى أن التجارة تقوم بين دول تتشابه في متوسط الدخل وأن هناك علاقة عكسية بين متوسطات دخول الأفراد بين دولتين وحجم التجارة بينهما، أي كلما زاد الفرق بين متوسطات دخول الأفراد في دولة ما مقارنة بدولة أخرى كلما انخفض احتمال قيام التجارة بينهما .وحتى تكتسب الدولة ميزة نسبية في منتج ما، لابد من وجود طلب محلي على منتجاتها لأنه سيولد الدافع لدى المنظمات لإنتاج تلك المنتجات دون غيرها.(21)

1-3-3-4 نظرية اقتصاديات الحجم والمنافسة غير الكاملة:

قدم Paul Krugman نظرية اقتصاديات الحجم و المنافسة غير الكاملة حيث أدخلت تنوع المنتجات واقتصاديات الحجم كأحد محددات التجارة داخل الصناعة . و خصوصا في ظل حرية التجارة الدولية وما ينتج عنها من اتساع نطاق السوق يمكن للمنظمات في إطار المنافسة غير الكاملة اختراق لأسواق العالمية نتيجة تمتعها بمزايا الإنتاج الكبير الذي يترتب على وجود اقتصاديات الحجم وتمايز المنتجات. ويمكن للمنظمة اكتساب ميزة نسبية لمنتجاتها في ظل وفورات الحجم الكبير التي ينتج عنها زيادة في حجم الإنتاج وانخفاض مستوى الأسعار، كما يمكننا تمايز المنتجات من تفسير ظهور التجارة داخل الصناعة. ومرة أخرى، واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات على الرغم من اقترابها إلى حد كبير من الواقع وذلك بإسقاط فرض المنافسة الكاملة، ولم تخلو من بعض العيوب .ولعل أهم الانتقادات الموجهة ولكن ستخفض حرية المنافسة الدولية ، لها هو تشجيع ظهور الاحتكارات وتكوين(Cartel) حدة هذه الاحتكارات وتخفض من أرباحها.

وفي ضوء ما شهدته البيئة الدولية من تطورات متلاحقة تمثلت في تحرير التجارة الخارجية وما نتج عنها تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، إضافة إلى اختفاء أسواق المنافسة الكاملة وظهور اقتصاديات الحجم الكبير، كل ذلك أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين الدول، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الضغوط التنافسية على المنظمات الإنتاجية في الاقتصاديات القومية، ومن ثم إلقاء بعض الشكوك في مدى إمكانية تطبيق مفهوم الميزة النسبية في التجارة الدولية .كما أدت زيادة المنافسة بين الدول إلى فتح باب النقاش مرة أخرى حول مدى تدخل الحكومة في

---

(21) زينب عوض الله , الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا , (بيروت : الدار الجامعية , 1998م) ص 57 .

النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تقييد الواردات ودعم الصادرات، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة الظروف التي تعمل في ظلها المؤسسات المحلية سواء داخل المنشأة أو خارجها أي البيئة التي تعمل في ظلها المنظمة.

1-3-3-5 نظرية سياسة التجارة الإستراتجية :

قدم كلا من James Brand and Barbara Spinner 1983 م نظرية سياسة التجارة الإستراتيجية . ويمكن تعريف سياسة التجارة الإستراتيجية بأنها الكيفية التي تستطيع من خلالها الدولة استخدام تدابير مؤسسية وسياسية لتشجيع التنافسية .وأهم ما ميز هذه النظرية أنها توصلت إلى ضرورة وجود دور هام للحكومة وخاصة في الأنشطة الاقتصادية التي تعجز المنظمات أو الأفراد عن تنفيذها، وذلك بما لديها من أدوات فعالة مثل الأدوات المالية تخفيض الضرائب أو زيادة الدعم. (22)

2-1-3-6 نموذج الماسة والعناقيد :

وجد Michael Porter *بأن مفهوم الميزة المطلقة Adam Smith والميزة النسبيةDavid Ricardo مازال لهما قدر من الأهمية في أدبيات التجارة الدولية .كما أثنى على أن تحليل David Ricardoكان في الاتجاه الصحيح بسبب اعتماده على الاختلاف في الإنتاجية وإن كانت هذه الإنتاجية تقتصر على عنصر العمل وحده في تحديد الميزة النسبية.

في حين أن النظريات التي جاءت بعد ذلك وخاصة نظرية Hkosher, Olin قد غيرت من هذه الاتجاه، لأن الاعتماد على معطيات عناصر الإنتاج المتوفرة في الدولة كمحدد لاكتساب الميزة النسبية قد يعطي الفرصة للدولة للتأثير على تلك الميزة بما تملكه من سلطات، فتستطيع أن تؤثر على عرض عناصر الإنتاج سواء بإتباع سياسات تحديد الأجور أو تطبيق سياسات الدعم المختلفة، مما يؤدي إلى اكتساب ميزة نسبية مصطنعة. وقد دعمت وجهة نظر Michael Porter ظهور تدفق كبير من التجارة العالمية بين دول صناعية متقدمة تتشابه من حيث مواردها، بل إن نسبة مرتفعة من التجارة الدولية تتم في منتجات تستخدم نفس عناصر الإنتاج .فكلا النوعين من التجارة كان من الصعب تفسيرهما في إطار النظرية التقليدية للميزة النسبية.

---

(22) سامية لحول , التسويق والمزايا التنافسية : دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر ,رسالة دكتوراه , جامعة الحاج لخضر , الجزائر (2008 م) ص 43.

إلى أن هذه النظرية لا تصلح إلا أن تقدم تفسيرا أوليا في العملية الإنتاجية .وعليه، استخلص لاتجاهات التجارة الخارجية الحديثة .أما عن النظريات التي أعقبت نظرية الميزة النسبية، يرى مصطلحا أسماه الميزة بأن كل منها اقتصر على تفسير ظاهرة محددة دون غيرها واقترح وصاغ منهجه مستفادا من الرصيد من نظريات التجارة الخارجية التنافسية ومحدداتها المفسرة لأنماط وتدفقات التجارة الدولية .وقد قام بتجميع هذه المحددات مع إجراء بعض التعديلات عليها في نموذج الماسة الصناعية الذي اتسم بالشمول والديناميكية والتشابك، وتضمن أكبر عدد من المتغيرات الحاكمة لتفسير الميزة التنافسية .

تتكون الماسة الصناعية من أربعة أطراف، الطرف الأول هو محور الطلب ويتم التركيز هنا على نوعية الطلب وتخصصه فكلما ارتقى نوع الطلب اثر هذا إيجابياً على إستراتيجية الصناعة وعوامل الإنتاج. أما الطرف الثاني فهو الصناعات المساندة والتي لها صلة بالصناعة قيد البحث، ويتم التركيز هنا على وجود أو عدم وجود الصناعات المساندة وعلى عمق واتساع خريطة العنقود الصناعية فالصناعة المساندة لها أهمية كبيرة في تكامل الصناعة ككل وجعلها منافسة عالمياً. والطرف الثالث هو محور مدخلات الإنتاج فبالإضافة للاهتمام بالكم يتم التركيز على نوعية ومدى تخصص عناصر الإنتاج. أما الطرف الرابع فيتم من خلاله دراسة استراتيجيات الشركات ومستويات التركيز في الصناعة وهيكلها كما يتم دراسة المناخ التنافسي للصناعة. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى دور الحكومة والذي يتمثل في إيجاد بيئة قانونية وتجارية مستقرة وملائمة للاستثمار والتجارة. فعلى الحكومة يقع عاتق إنشاء مراكز تدريب متخصصة، وتأسيس برامج أبحاث في الجامعات للتعاون بين العنقود والجامعات، ودعم نشاطات جمع المعلومات وترتيبها وتحسين المواصلات والاتصالات والبنية التحتية من أجل تحسين شبكات التوزيع خاصة إذا ما كان هناك طلب متخصص. هذا وتعمل الماسة عندما تتفاعل عناصرها مع بعضها البعض بشكل ديناميكي، حيث أن أي ضعف في أي عنصر من عناصرها يضعف الماسة ككل، وبالتالي التأثير على المناخ التنافسي السائد بشكل عام (23) .

يتلازم مفهوم العنقود مع مفهوم التنافسية، حيث من شأن النظر إلى الصناعة كعنقود، أن يحدد مدى تنافسية الصناعة من خلال تحديد أماكن الضعف والخلل وأماكن القوة والفرص في الصناعة وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها ومرتبطة بها، سواءً من خلال التكامل الأمامي أم الخلفي.

---

* Porter ولد عام 1947م , عميد جامعة وليام لورانس و أستاذ في كلية هارفارد للأعمال. ورائدا في مناهج الاستراتجيات الحديثة والاقتصاد التنافسي، له عدّة مؤلفات و مئات المقالات في الاستراتيجيات والاقتصاديات التنافسية .

(23) سامية لحول , مرجع سابق , ص50 .

فالعنقود كما تعرفه الأدبيات الاقتصادية هو تجمع يضم مجموعة من المنظمات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية. ولتحديد طبيعة العلاقات بين الصناعات الداعمة والمرتبطة والصناعة الرئيسة- فيما إذا كانت قوية أو ضعيفة أو بحاجة إلى تحسين كما يتم الأستعانة بخريطة العنقود. حيث نتوصل من خلالها إلى بيان المدخلات الصناعية وطريقة أو طرق التصنيع والصناعات المساندة والمرتبطة بالصناعة الرئيسية والتي هي مدار البحث. كما تساعد في بيان العلاقات بين هذه العناصر، إذ كلما ازداد التفاعل بين عناصر الصناعة دلت الخريطة على أن هذه الصناعة قادرة على بناء ميزة تنافسية عالية. (24)

الخلاصة :

بعد استعراض الدراسات السابقة التي بحثت موضوع محددات التنافسية في صناعة البتروكيماويات تبين لنا عدة نتائج أهمها :

1- تفاوت الأدبيات بين دراسة التنافسية على مستوى المنشأة كما في دراسة النعاس , ودراسة التنافسية على مستوى القطاعات مثل دراسة jayarethanam , أما بقية الدراسات فقد ناقشت تنافسية الصناعة على مستوى الدول .

2- أجمعت معظم الدراسات على أن أهم المحددات الأساسية لتنافسية صناعة البتروكيماويات هي: أسعار عوامل الإنتاج, كفاءة البنية التحتية ,وفرة رأس المال, العمالة المتخصصة المدربة, تطور التكنولوجيا والبحث العلمي. أما المحددات الثانوية فهي : التنمية العنقودية, الانضمام للمنظمات والتحالفات الاقتصادية الدولية, الدعم الحكومي للصناعة , الموقع الجغرافي , السياسات الحكومية المالية والنقدية والإنمائية .

3- أكدت دراسة Mmieh ودراسة Aljarallah على توفر جميع هذه المحددات بنوعيها في صناعة البتروكيماويات السعودية , بالرغم من حداثة عهد هذه الصناعة فيها .

---

(24) سامية لحول , مرجع سابق , ص 53 .

4- استخدمت كثير من الدراسات المنهج التحليلي الوصفي, وبعدة أساليب , فقد استخدم كلا من دراسة شمت وHins مؤشرات التجارة الخارجية لتحليل التنافسية , كما استخدم jayarethanam وAljarallah نموذج الماسة Diamond .